

حالة (٤) - غسل أموال (الرشوة)

تلقت الوحدة اخطار من احد البنوك يفيد قيام السيدة (س) بإيداع مبلغ كبير بحسابها بما لا يتناسب مع سابق تعاملاتها او دخلها السنوي وقيامها بتحرير توكيل مصرفي للتعامل علي الحساب لصالح والدتها السيدة (ص) التي تشغل منصب حكومي رفيع مما اثار الاشتباه في كون الاموال المودعة تخص السيدة (ص) ، وعليه تم طلب اجراء التحريات من قبل احدي جهات انفاذ القانون حيث افادت بما يلي:

- استغلال السيدة (ص) منصبها كمسئولة حكومية وتحصلت من وراء ذلك علي رشاوي بمبالغ كبيرة .

- قيام السيدة (ص) بتكليف كريمتها السيدة (س) بإيداع مبالغ مالية كبيرة بحسابها متحصلة من جريمة الرشوة ، علي ان تقوم السيدة (س) بتحرير توكيل للسيدة (ص) في التعامل بالسحب والايداع علي هذا الحساب، وذلك بقصد اخفاء حقيقة الاموال وتمويه مصدرها.

وبالنظر الي ان السيدة (س) علي علم ان مصدر الاموال غير مشروع وقامت مع علمها بعدم مشروعية تلك الاموال بإيداعها بحسابها بغرض مساعدة والدتها علي غسل الاموال المتحصلة من جريمة الرشوة فقد تم اتهامها بارتكاب جريمة غسل الاموال ونظرا لتوافر دلائل على ارتكاب جريمة غسل الأموال متحصلة من جريمة الرشوة صدر أمر من النائب امر بمنع السيدة (ص) وكريمتها السيدة (س) من التصرف في أموالهم وقد تم احالة قضية بشأن المذكورين للمحاكمة بجريمة غسل الأموال.

الدروس المستفادة

أهمية قيام المؤسسات المالية بما يلي:

▪ ايلاء عناية خاصة عند التعامل مع الاشخاص ذوو المخاطر بحكم مناصبهم العامة، من العملاء والأشخاص الاعتبارية التي يملكون حصة مهيمنة فيها، وأفراد عائلات هؤلاء الأشخاص، والمتعاملون نيابة عنهم، والأطراف ذوي العلاقات الوثيقة بهم.

▪ وضع نظام لإدارة المخاطر المتعلقة بالفئات المشار إليها بالبند أعلاه بما يشمل تحديد المخاطر ومراقبتها باستمرار وتحديثها بصفة مستمرة مع التغيرات التي تطرأ على حجم مخاطر المؤسسة المالية.

- أهمية التعرف على مصدر ثروة وأموال العملاء من ذوى المخاطر بحكم مناصبهم العامة أو المستفيد الحقيقي من التعاملات الخاصة بهم أو الافراد والجهات المرتبطة بهم .
- تطوير وتحديث نموذج تقييم المخاطر (Risk Scoring Model) الخاص بالمؤسسة المالية بشكل دوري، بما يشمل أية مستجدات تطراً على تقييم المخاطر محلياً (وفقاً للتقييم الوطني للمخاطر) أو دولياً وفقاً لما تنتهي إليه الجهات المختصة في هذا الشأن (التحديث الدائم للدول عالية المخاطر وفقاً لتقييم مجموعة العمل المالي الدولي (FAFT)).
- التحديث المستمر لبيانات العملاء، للوقوف على اية مستجدات بشأن انتماء أي من العملاء الحاليين لفئة العملاء المشار إليها بالبند الاول، وإعادة تقييم مخاطر العملاء وفقاً لذلك.
- بحث أية معايير اشتباه اخرى ترتبط بالفئات المشار إليها بالبند الاول، مثل مدى تعاملهم كموكلين على حسابات أشخاص آخرين، أو قيامهم بتفويض أشخاص آخرين ينوبون عنهم في إتمام العمليات، والاعتماد على العمليات النقدية (الايداعات/المسحوبات) بشكل متكرر.